



222 72 830 - 222 72 857
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس
• للتواصل: إيميل

أمة
2016

خلال افتتاح مقره الانتخابي الثاني في الصليبخات بندوة بعنوان «من سيدفع فاتورة الإصلاح» باقر: بعض الجهات انتهزت العجز في الميزانية واستولت على جيوب المواطنين



الحضور خلال ندوة مرشح الدائرة الأولى أحمد باقر



مرشح الدائرة الأولى أحمد باقر متحدثاً

الى المجلس يتبدل حالهم، ونريد الأمن الاجتماعي، وهذا لا يتحقق إلا بالأمانة، ونريد من يسن القوانين حتى يأمن المواطن على حياته وعرضه، ونريد فرص عمل لأبنائنا أصحاب الشهادات، ونريد عضواً يشرع ويراقب، ولا نريد من يشرع لمصلحته، أو لحزبه، ونريد من يوفر السكن المناسب لأبنائنا، ويؤمن لنا نظاماً تقاعدياً يأمن لنا حياتنا عندما تكبر، ونريد من يحقق الأمن الصحي لتعيش في بيئة صحية، ونريد الأمن التربوي لأبنائنا، فمدارسنا بيئة طاردة وليست جاذبة، لذلك نريد من يسن القانون ويجعل مدارسنا جاذبة، وأن يجعل مناهجنا تعود إلى عقيدتنا الصحيحة.

**في جميع الدول
المتقدمة ميزانيتها
تأتي من المصانع
والشركات الكبيرة
ومن التجار الكبار..
أما في الكويت فيتم
الذهاب مباشرة
إلى جيب المواطن**



أعيننا عندما نذهب الى صناديق الاقتراع، وأوضح العرادة أن المرشح أحمد باقر هو رجل دولة عندما كان عضواً لمجلس الأمة ووزيراً، ونشهد له بذلك لأننا زاملناه في المجلس، ورأينا إنجازاته ومواقفه التي تثبت ذلك. ثم قال: لتكن عندنا أمانة الاختيار لمجلس الأمة، وأمانة الثقة، فأزمتنا في هذا البلد هي أزمة ثقة وأمانة، فنحن نحتاج من يحقق لنا الأمن بمفهومه الواسع، فإن لم يكن هناك أمن لا يكون هناك اقتصاد، فنحن نريد أشخاصاً أمورهم كلها لله تعالى.

والأموال المسروقة، وتتبع كل مسؤول يخل بواجباته. وهذه أهم الأمور التي ستكون من اهتماماتي في المجلس القادم، بالإضافة لقضية العدالة في التوظيف، والعلاج في الخارج، والترقية في الوظائف، وفي الحصول على الأراضي الصناعية. فانتتم أيها المواطنون بإمكانكم تحويل الكويت الى جنة عن طريق اختياركم الأفضل، لأن واجبنا أن نوصّل الخير والرغد الذي عشناه الى أبنائنا.

بحيث كل مواطن يريد أن يعمل مشروعاً يتم منحه الأرض، فهذا هو الإصلاح الاقتصادي، فبدل أن يتم السحب من احتياطي الأجيال المقبلة التي تنفق على التجار دون مردود، نريدها أن تنفق على إصلاح الأراضي، وأن يكون لكل كويتي الحق في الحصول على الأرض ليعمل بها بدل أن يعمل في الحكومة. وهذا هو قانون «المشروعات الصغيرة والمتوسطة»، الذي خصصنا له ميزانية تبلغ مليار دينار، ولكنه لم ينفذ حتى الآن بسبب عدم حصول الشباب على الأراضي. وأضاف أن مشروع المنافذ الحدودية والمستودعات الجمركية، الذي لو تم تطبيقه لعاد على البلد بالكثير من الأموال، وهذه صادر فيها قانون منذ أن كنت رئيس اللجنة المالية الخاصة من هذا القانون، ولكن لا اعتقد أن الأمر سينتهي، بل أن الحكومة ستقوم بطرح الزيادة حتى على السكن الخاص في المجلس القادم.

وأضاف باقر أن الحكومة ستقوم أيضاً بطرح ضريبة المبيعات، التي لا تفرق بين الغني والفقير، فهل هذه عدالة؟ وهناك قانون (2008/7) الذي عملناه، فأرض يراد أن يعمل عليها استثمارات تعرض في المزاد العلني، بحيث لا تؤخذ بالواسطة، وقام المجلس الماضي بإلغاء المزاد، وقالوا أن أراضي الدولة تعطى بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من وزير المالية.

**لتغطية العجز ذهبوا
إلى الموظفين
الكويتيين وأرسلوهم
إلى التقاعد.. بينما
يتم تعيين موظفين
وأفدين بمرتبات عالية
وأعمارهم كبيرة**

**أحالوا الكثير من
موظفي الخطوط
الجوية إلى التقاعد..
وأثروا بطيارين أجانب
أحلوهم مكان
الكويتيين.. ونحن
نتساءل: هل هذا هو
الإصلاح الاقتصادي؟!**

**الشركات التي تملكها
الكويت في الخارج
لا توظف الكويتيين
بل توظف مواطني
تلك الدول.. ونحن
هنا في الكويت
نقوم بتعيين الوافد
ونستغني عن
المواطن**

**تمت زيادة البنزين
على المواطنين.. ونه
تقليل قيمة البنزين
على شركة تزيح
الملايين.. فهل هذا
إصلاح اقتصادي؟!**

وحتى الشركات التي تملكها الكويت في الخارج القوانين هناك لا توظف الكويتيين بل توظف مواطني تلك الدول، ونحن هنا في الكويت نقوم بتعيين الوافد ونستغني عن المواطن الكويتي.

وبين أن قانون الخصخصة الذي صدر في عام 2010م ينص في المادة (20) على أن أي قطاع عام يتم تخصيصه عليه أن يحتفظ بنصف نسبة الكويتيين، قامت الحكومة بطلب إلغاء هذه المادة، ويقولون هذا هو الإصلاح الاقتصادي، ونحن نقول أن هذا هو الدمار الاقتصادي، مبيناً أنه عندما تتم زيادة البنزين على المواطنين، ويتم تقليل قيمة البنزين على شركة تزيح الملايين، فهل هذا إصلاح اقتصادي؟ في جميع الدول المتقدمة يتم أخذ ضرائب



**يتشرف المرشح
محمد ناصر الجبري
بدعوتكم لحضور حفل العشاء
والندوة النسائية
المقامة على شرفكم
في فندق كراون بلازا - قاعة البركة
وذلك يوم الجمعة الموافق 2016-11-18
الساعة 7:3 مساءً
اللجنة النسائية: 99332220**

#التزام_ومبدأ
Mohd_n_aljabri

الآن لم يطبق. كذلك الشركات الإسكانية لم تنشأ حتى الآن، وشركات الكهرباء كذلك لم تر النور، وكان المفروض أن يقوموا الكويتيون وتورث لأبنائهم، فهذا هو الإصلاح الاقتصادي الحقيقي، والذي يفيد المواطن، وليس الذي يرهق المواطن، كذلك قانون حماية المنافسة، الذي يقوم بتخفيض الأسعار ويمنع الاحتكار والسيطرة هو معطل منذ 10 سنوات، لماذا لم ينفذ، وهو في صالح المواطن الكويتي؟! وقانون حماية المستهلك، والذي يمنع السعر المصطنع والتزوير والتلاعب في السلع والأسعار معطل من 3 سنوات، وهو ينص على إنشاء جمعيات أهلية لحماية المستهلك ولم تنشأ أي جمعية حتى الآن.

كذلك علينا أن نهتم بالتعليم، حتى يقوم أبنائنا في المستقبل بشغل الوظائف التي يشغلها الوافدون الآن، فيجب التركيز وإعطاؤهم البدلات والرواتب الممتازة حتى يحلوا محل الوافدين في بعض المهن مثل: التمريض وفني الأشعة، حيث يوجد عندنا 20 ألف ممرض وممرضة لا يوجد فيهم كويتيون، فيجب أن تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، وهذا الأمر لم يطبق حتى الآن.

واختتم المرشح أحمد يعقوب باقر مرشح الدائرة الثانية كلمته بالتأكيد على أن المرحلة المقبلة هي حماية المواطن من الزيادات، وأن الإصلاح الاقتصادي لا يكون على حساب المواطن، كذلك محاربة الفساد عن طريق تتبع



عدد من ناخبي الدائرة الأولى خلال الندوة